

Distr.: General  
21 January 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 21 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة من كارولين رودريغيز - بيركيت، سفيرة جمهورية غيانا التعاونية وممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، رداً على رسالتنا المؤرخة 8 كانون الثاني/يناير (S/2021/25) التي ندنا فيها بالأحداث الأخيرة التي تهدد السلام والأمن في فنزويلا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ككل وتعرضهما للخطر.

ونظراً للتأكيدات المقلقة والمضللة الواردة في رسالة السفيرة رودريغيز - بيركيت، نجد أنفسنا مضطرين للرد من أجل وضع الأمور في نصابها وتوضيح الأساس المنطقي لتدبيرنا.

أولاً، تجدر الإشارة إلى أن الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة، تناقض نفسها في رسالتها عندما تؤكد من جهة أن المناورات المشتركة بين قوة الدفاع التابعة لجمهورية غيانا التعاونية وقوات حرس السواحل التابعة للولايات المتحدة "تُفّذت برمتها في مياه غيانا"، ثم تعترف من جهة أخرى بحقيقة خلاف حدودي وبأن "المسألة معروضة على محكمة العدل الدولية". ولا يدل ذلك فقط على حقيقة أنه لم يتم تعيين حدود الأراضي المتنازع عليها بعد - ولهذا السبب لا ينطبق في هذه الحالة المبدأ القائل بأن "البر يهيمن على البحر" - وإنما أيضاً على حقيقة أن جمهورية غيانا التعاونية تمنح لنفسها سلطات وصلاحيات ليست من حقها من خلال السعي إلى ترسيم حدودها بشكل أحادي، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، من المهم التشديد على أنه في الرسالة المؤرخة 8 كانون الثاني/يناير، كانت جمهورية فنزويلا البوليفارية حريصة بما فيه الكفاية على عدم إصدار مثل تلك التأكيدات أو منح نفسها صلاحيات تتجاوز حدود سلطتها، واقتصرت ببساطة على التتديد بتنظيم المناورات المشتركة المذكورة أعلاه "على مقربة شديدة من المياه الفنزويلية". ولم تُستخدَم تلك الصياغة صدفة، بل تحديداً لتفادي الادعاء بأن لديها ولاية على أراضٍ لم يتم تعيين حدودها، على عكس ما فعلته السفيرة رودريغيز - بيركيت في رسالتها المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير، في إطار مساعيها الرامية إلى تضليل أعضاء مجلس الأمن لجعلهم يعتقدون بأن تلك المنطقة تابعة للمياه الإقليمية الغيانية، مما يبيّن في نهاية المطاف أن الحالة الراهنة، للأسف، أسوأ بكثير مما كنا نتصور.

وعلاوة على ذلك، اسمحوا لنا بأن نوجّه انتباهكم أيضاً إلى البيّاتين المشتركين الصادرين في 30 أيلول/سبتمبر 2011 و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2013 عن فنزويلا وغيانا اللذين يحمل كلاهما



فعلا توقيع السفارة رودريغيز - بيركيت، التي كانت تشغل منصب وزيرة خارجية غيانا آنذاك، واللذين اعترف فيهما البلدان بأن "تعيين الحدود البحرية بين الدولتين لا يزال مسألة غير محسومة" وبأن "تعيين تلك الحدود سيتطلب إجراء مفاوضات". وهذا دليل ملموس على المحاولات المؤسفة التي يقوم بها الجانب الغياني للتبرأ من أفعاله، وهو أمر يقوض في نهاية المطاف مصداقية كلماته وصدق نواياه المتعلقة بمعالجة هذه المسألة الحساسة، كما أنه يشكك في ما تزعمه غيانا من حسن نية فيما يتعلق بتسوية النزاع وديا، بطريقة عملية ومُرضية للطرفين، ويؤكد شرعية شواغلنا.

وثانيا، فيما يتعلق بالمرسوم السيادي الذي أصدره الرئيس نيكولاس مادورو موروس في 7 كانون الثاني/يناير 2021، والذي نُشر بعد ذلك بأسبوع تقريبا في الجريدة الرسمية لفنزويلا المؤرخة 13 كانون الثاني/يناير، نود القول ببساطة إن لهذا المرسوم طابع داخلي وإداري وليس له أي آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وهو لا يحدد أي إحداثيات لتعيين حدود الأراضي ولا يرسم الحدود - خلافا لما ادعته السفارة رودريغيز - بيركيت في رسالتها المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير، وإنما قد أنشأ المرسوم ببساطة منطقة استراتيجية للتنمية الوطنية من أجل حماية وتنمية وصون الواجهة البحرية المطلّة على المحيط الأطلسي في فنزويلا التي تقع ضمن المساحات الخاضعة لسيادتنا وولايتنا. ومع ذلك، وحرصا على الشفافية، اسمحو لي بأن أقتبس جملة من المادة 2 من المرسوم، التي تدل على احترامنا الكامل لقواعد القانون الدولي والتزامنا بها:

(...) إن تحديد المناطق الواردة في هذه المادة لا يؤثر على المجالات البحرية للدول الأخرى المتفق عليها نتيجة لعمليات تعيين الحدود وترسيمها التي سبق أن أُجريت أو التي سيتم الاتفاق عليها والتصديق عليها لاحقا. (...)

وبناء على ما تقدّم، ونظرا إلى الحقائق المذكورة أعلاه، نجد أنه من المقلق للغاية أن السفارة رودريغيز - بيركيت، ليست وحدها من كذب على المجتمع الدولي وإنما أيضا الرئيس محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، في ملاحظاته الصادرة في 9 كانون الثاني/يناير، لأن الادعاء بأن فنزويلا طالبت بشكل أحادي "بالسيادة والحقوق السيادية الخالصة" سواء على مياه غيانا وإقليمها أو على الجزء البري والبحري المتاخم لها وقاع البحر التابع للأراضي المتنازع عليها ادعاء زائف تماما.

وثالثا، اسمحو لنا بأن نشير إلى السبب الذي جعلنا نخطب مجلس الأمن في الأصل. هذا السبب هو محاولة حكومة الولايات المتحدة إثارة حادث ذي طابع عسكري وإعطاء دفع لخطتها العدوانية ضد بلدنا، وذلك في إطار سلسلة من التهديدات المنتظمة والمتكررة الصادرة عن الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لفنزويلا واستقلالها السياسي. وهذه المسألة تقع ضمن نطاق اختصاص هذه الهيئة، لأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما في منطقتنا، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي أعلن بأنها منطقة سلام منذ عام 2014.

وفي ضوء العناصر المعروضة أعلاه والمعروضة من قبل، يمكن أن نستنتج بسهولة أن هناك تواطؤا بين جمهورية غيانا التعاونية والولايات المتحدة الأمريكية. وتكمن النية الحقيقية لهذه الأخيرة، التي تتخفى حاليا وراء عملية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، في الاستعانة بغيانا لكي تدخل القوات المسلحة للولايات المتحدة - لأول مرة على الإطلاق - إلى منطقة لم يتم تعيين حدودها بعد وفرض مصالحها الوطنية فيها. وليس ذلك من باب الصدفة، فشركات الولايات المتحدة الكثير من المصالح الاقتصادية هناك وخاصة في مجال الطاقة.

وأخيراً، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد الطابع الثنائي للنزاع الإقليمي القائم منذ أمد طويل بين غيانا وفنزويلا بشأن إقليم إيسيكيبو، ولنجدد التزامنا الراسخ بتسوية هذا النزاع ودياً، بطريقة عملية ومُرضية للطرفين، وفقاً لأحكام اتفاق جنيف لعام 1966، بإجراء حوارات ومفاوضات مباشرة بين الطرفين، من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

وألتمس من جنابكم بذل مساعدكم الحميدة لتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإطلاعهم عليها على النحو الواجب وإصدارها كوثيقة من وثائق تلك الهيئة.

(توقيع) صامويل مونكادا

السفير

الممثل الدائم

لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

---